بـدء الكـلام..!

منصور الصمدي

● "حقوق وحريات" هي فسحة جديدة تفتحها "الـثـورة" الصحيفة لقرائها الأفاضل لتكون عبارة عن متنفس أسبوعي يطالعون فيه ترجمة واقعية لبعض همومهم ومشكلاتهم ومعاناتهم وما يواجهونه في حياتهم من انتهاكات وقمع وتعسف ومصادرة لحقوقهم وحرياتهم الشخصية والعامة .

صفحة جديدة نسعى من خلالها إلى نشر الوعي العام بقضايا الحريات ومفاهيم حقوق الإنسان وتوسيع دائرة الاهتمام لدى الجمهور اليمني بهذين المجالين الهامين من خلال التعريف والتوعية بماهية الحقوق المشروعة والمكفولة للناس في القوانين والأنظمة والمواثيق والمعاهدات والإتفاقيات المحلية والدولية وطرق وأساليب ووسائل انتزاعها والدفاع عنها ـــ وكذا التعريف بطبيعة حرياتهم العامة والشخصية وأين تبدأ؟ وأين تنتهي؟ وما المدى المسموح لهم فيه بممارستها؟ ،بالإضافة إلى تنويرهم بماهية واجباتهم والمسئوليات الملقاة على عاتقهم سواء تجاه وطنهم أو مجتمعهم وصولا إلى أسرهم .

جسر تواصل جديد نمده للناس بحيث يربط ذلك المواطن البسيط ويوصل صوته الى مراكز القرار، كما يربطه بالمجتمع بشتى مكوناته وبكل الجهات والمؤسسات والمنظمات الراعية والمتخصصة والمهتمة بمجالي الحريات وحقوق الإنسان وفي الوقت نفسه يمكن النخبة الحاكمة من الاطلاع ومتابعة أحوال المجتمع والناس وما يعانونه من هموم ومشكلات ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لحلها .

أفـق جـديـد نـفـتـحـه لـلـجـمـيـع أفـــرادا ومؤسسات آملين منهم التواصل معنا وتزويدنا بأية أخبار أو تناولات أو قضايا لها صلة بمجالي الحريات وحقوق الإنسان مؤكدين للجميع أن هذه المساحة التي هي في الأساس ملك لكم ستظل وتبقى صوت البسطاء والمظلومين وضحايا الانتهاكات معبرة عن همومهم ومشاكلهم وقضاياهم مترجمة لتطلعاتهم وأحلامهم.

منصور الصمدي

alsamdy@gmail.com

سجناء في حرض يشكون تعرضهم لممارسات عقابية غير قانونية

● أطلق سجناء سجن مديرية حرض بمحافظة حجة نداء إنسانياً إلى وزير الداخلية ووزيرة حقوق الإنسان لإنقاذهم من الإجراءات غير القانونية والأعمال العقابية التي تمارس ضدهم من قبل إدارة السجن وأمن المديرية.

وأوضح نزلاء السجن في ندائهم أنهم يتلقون من القائمين على السجن أقسى أنواع العقوبات التي لا تليق بالإنسانية، كما أن وضع السجن من حيث المبنى والخدمات الضرورية اللازمة غير متوفرة بل إنهم يلزمونهم بدفع مبالغ مالية بشكل يومي مقابل توفير مياه الوضوء أو الغسل، وطالب السجناء إنقاذهم من وضعهم السيئ، وكذا محاسبة القائمين على إدارة أمن وسجن المديرية.

من حقـك:

نص المادة «48» من دستور الجمهورية اليمنية:

أ – تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ، ويحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطن، ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم من محكمة مختصة.

ب– لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون ، كما لا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عنه إلا وفقاً للقانون، وكل إنسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته ويحظر التعذيب جسدياً أو نفسياً أو معنوياً، ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات، وللإنسان الذي تقيد حريته الحق في الامتناع عن الإدلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه،ويحظر حبس أو حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون ، ويحرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز أو السجن.

أوصوا بضرورة إيجاد إذاعات شبابية مستقلة:

المشاركون في الحلقة النقاشية التي نظمها منتدى الإعلاميات يدعون الحكومة الى مراعاة حقوق الإنسان في وسائل الإعلام

أوصت الحلقة النقاشية التي نظمها منتدى الإعلاميات اليمنيات حول نتائج المسح الميداني لأول دراسة تحدثت عن مدى تناول الإذاعات المحلية لقضايا حقوق الإنسان وآليات تطوير مخرجاتها، أوصت الحكومة أن تعمل على إيجاد إذاعات محلية في كل محافظة لتعمل على رفع الوعي لدى المواطنين بالقضايا الحقوقية.. مؤكدين أنه على الأقل يجب تناول قضايا حقوق الإنسان في البرامج الإذاعية بواقع برنامج كل أسبوع..

من جانب آخر قال المشاركون في الحلقة التي نظمت الخميس الماضي في صنعاء أن إيجاد إذاعات شبابية ومستقلة غير حكومية ستعمل على نقل صوت المواطن بحيادية تامة، كما ستعمل على اعتماد برامج حقوقية نوعية.. مشيرين إلى أنه يجب على الحكومة اليمنية مراعاة حقوق الإنسان وليس انتهاكها، وأيضاً عدم مضايقة وسائل الإعلام عند تغطيتها الانتهاكات التي تطال الفرد اليمني..

وأتت هذه الحلقة في إطار التأسيس لبرامج إذاعية تعنى بقضايا حقوق الإنسان، وتم فيها عرض نتائج مسح ميداني استهدفت القائم بالاتصال في الإذاعات المحلية تحت عنوان "رؤية تطويرية للتناول الإعلامي المتعلق بقضايا حقوق الإنسان في الإذاعات المحلية" نفذها المنتدى بدعم من الاتحاد الأوروبي، حيث أظهرت أن 11.8 ٪ من إجمالي المبحوثين البالغ عددهم 17من العاملين في الإذاعات المحلية قالوا أن الإذاعة المحلية تهتم بقضايا حقوق الإنسان بدرجة كبيرة، فيما بلغت نسبة الذين قالوا أن الإذاعة المحلية تهتم بدرجة متوسطة 76.5 ٪، والذين قالوا أن الإذاعة المحلية تهتم بدرجة منخفضة بلغت نسبتهم11.8 ٪ متساوية بذلك مع الذين قالوا أنها تهتم بدرجة كبيرة..

وأظهرت النتائج أن البرامج التي تتناول قضايا حقوق الإنسان يتم إنتاجها غالبا في استديوهات الإذاعة بنسبة50٪ ، أو أنها تأتي كمواد منتجة جاهزة للبث ويتم إنتاجها في استيوهات الإذاعة (الاثنين معا) بنسبة 42.9٪..

ومن جانب آخر أفاد المبحوثون أن أسباب عدم تناول الإذاعة المحلية لقضايا حقوق الإنسان 66.7٪ بسبب السياسة الإعلامية للإذاعة،33.3٪ بسبب عدم توفر الإمكانات المادية..

وفيما يخص عرض نتائج الدراسة المسحية "عادات وأنماط تعرض الشباب اليمني للإذاعات المحلية" التي استهدفت الجمهور المتعرض للإذاعات بشكل مباشر أو غير مباشر أظهرت اختلافاً بين إجابات المبحوثين حول معنى كلمة "حقوق الإنسان" حيث أتى في المرتبة الأولى معنى الكلمة بأنها "الحرية والعدالة والمساواة" بنسبة 20.3٪وفي المرتبة الثانية "الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية" بنسبة.. 13.5٪ وفي المرتبة الثالثة "الحرية والحياة الكريمة" بنسبة9.5٪ ، يليه "كل ما يتعلق بكرامة الإنسان وحياته" بنسبة.. 7٪ ثم يأتي في المرتبة الخامسة "الحرية" بنسبة2.6٪ ، يليه" الحقوق التي كفلها الدستور والقانون" بنسبة2.4٪ ، وفي المرتبة السابعة "حرية الرأي" بنسبة.. 1.9٪ وتتدنى النسبة تدريجياً إلى أن تصل في حدها الأدنى 0.1٪ لمعنى "منظمة يهودية يمولها اليهود لمصالحهم الشخصية"..

بالمقابل قال 40.4٪ من المبحوثين البالغ عددهم 1150 بأنه توجد برامج إذاعية تتناول قضايا حقوق الإنسان، بينما 24.6٪أجابوا بأنه لا توجد برامج إذاعية تتناول قضايا حقوق الإنسان..

أما الذين أجابوا بأنهم لا يعرفون أن هناك برامج في الإذاعة تتعلق بقضايا حقوق الإنسان بلغت نسبتهم..33.9٪

وأظهرت النتائج أن العنصر الأكثر تركيزا عند تناول قضايا حقوق الإنسان في الإذاعة المحلية هو الرجل بنسبة 67.3٪ يليه المرأة بنسبة 12.8٪ثم الطفل بنسبة 5.4٪ يليه الرجل بنسبة..3.5٪

الجدير بالذكر أنه خلال الحلقة قدمت ثلاث أوراق عمل نقدية من الجوانب الإعلامية والفنية والحقوقية للدراسة.. نقدها من الجانب الحقوقي الزميل وضاح الجليل بورقة تحت عنوان "واقع ومستويات حضور خطاب حقوق الإنسان في الإذاعات المحلية".. ونقدها من الجانب الإعلامي الزميل رشاد الشرعبي بورقة تحت عنوان "قضايا حقوق الإنسان كديكور وقشور في تناولات إذاعاتنا المحلية" أما من الجانب الفني فقد نقدها الباحث الاجتماعي فوزي الشامي..

حضر الحلقة النقاشية معمر الإرياني وزير الشباب والرياضة ورؤساء الإذاعات المحلية ومدراء البرامج، وعدد من الإعلاميين والحقوقيين والمهتمين بالشأن الإذاعي..

اعتبرت اعتقالهم مخالفة جسيمة :

منظمة «حماية» تستنكر اعتقال جنديين منذ 4 أشهر بعيداً عن القضاء

استنكرت منظمة حماية لحقوق الإنسان«horg » استمرار حبس اثنين من أفراد الأمن المركزي لدى المباحث الجنائية واللذين أحيلا إليه قبل4 أشهر على خلفية الثورة الشعبية السلمية بمبرر ارتكابهما مخالفة إدارية ولم يتم التصرف في أمرهما حتى اللحظة في مخالفة صريحة للقانون.

وقالت المنظمة إنها تابعت قضية حبس كل من الجندي (علي عبد الله مياس، والمساعد/يحيى سعد الصباري) اللذين ينتسبان لوحدات الأمن المركزي ،واستغربت التجاهل المتعمد لقضيتهما من قبل إدارة البحث الجنائي وقيادة الأمن المركزي التي أحالتهما إلى البحث الجنائي بدعوى مخالفة إدارية منذ أربعة أشهر بعد حبسهما لديه لمدة خمسة أشهر.

واعتبرت المنظمة استمرار حبسهما لمدة 9 أشهر وبهذه الطريقة من دون إحالتهما للنيابة خلال48 ساعة مخالفة جسيمة وحجز لحريتهما، حسب أحكام الدستور والقوانين النافذة خاصة أن المدة قد تجاوزت أحكام القانون.

وطالبت المنظمة وزارة الداخلية والنيابة العامة القيام بدورهما لمنع استمرار حبس المذكورين دون مبرر قانوني ،ودعت النيابة إلى الانتقال إليهما وتحرير محاضر بهذه الجريمة وإحالة المتسببين في حجز حريتهما للقضاء لمحاكمتهما عملاً بأحكام الدستور والقانون.

مساعدة أوروبية بقيمة(18)مليون يورو لتعزيز حقوق الانسان في اليمن

● أعلنت بعثة الاتحاد الاوروبي لدى اليمن تقديم دعم مالي لليمن بقيمة 18 مليون يورو يخصص لمجالات تعزيز حقوق الإنسان وحماية الأطفال وإيجاد فرص عمل مستدامة.. وذكر بيان صحفي صادر عن البعثة أنه سيتم توقيع اتفاقية الدعم خلال زيارة مسؤول الشرق الأوسط ودول الجوار في الاتحاد الأوروبي هوج مينجريلي لليمن بدأت امس الاول وتستمر حتى 27 يناير الجاري.

وأشار البيان إلى أن الزيارة تهدف إلى تأكيد الدعم السياسي الكامل من الاتحاد الأوروبي للعملية الانتقالية في اليمن وأن الاتحاد الأوروبي سيبقى شريكا وثيقا لليمن في المجالين التنموي والسياسي.

وأضاف أن المسؤول الأوروبي سيلتقي خلال الزيارة المسؤولين في اليمن وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وتصل المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي لليمن في الفترة من 2007م الى 2013م إلى 300 مليون يورو.

مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ينظم حلقة نقاشية للإجابة على سؤال:

"هل ستنجح الفيدرالية في اليمن وكيف..؟"

● الثورة/حقوق وحريات

نظم مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان في قاعته في مديرية "خور مكسر" – محافظة عدن – أمس الأول حلقة نقاشية للإجابة على سؤال "هل ستنجح الفيدرالية في اليمن وكيف ..؟.

وقدمت في الحلقة عدد من أوراق العمل كما شهدت جلسة العمل مناقشات مستفيضة من قبل المشاركات والمشاركين الذي بلغ عددهم (30مشاركاً ومشاركة) .

وأكد محمد قاسم نعمان رئيس مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان في كلمته خلال افتتاح الحلقة أن المركز يهدف من خلال حلقة النقاش هذه إلى تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف المكونة والمعنية بالقضية الجنوبية وخلق قواسم مشتركة يتوحد حولها كل الجنوبيين وتكون حاضنة لرؤية واضحة يتضمنها الحل العادل الذي يرتضيه الجنوبيين والذي يجب أن تكون المرحلة الانتقالية مساحة بحثها وحلها .

من جانبهم أكد المشاركون في الحلقة النقاشة أن الثورة الشعبية الشبابية كقوة مادية فاعلة في الساحة السياسية تفرض قيام توافق سياسي إستراتيجي فاعل لصنع اندماج اجتماعي جديد لكل مكونات المجتمع اليمني، بعيداً عن الفرز والأصل والحق التاريخي في السلطة.

وشهدت الورشة حضوراً كبيراً من قبل عدد من المفكرين والمثقفين وأساتذة الجامعة وقيادات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الناشطين الشباب في مجال حقوق الإنسان.

تأهيل 37 مشاركة في مجال العنف ضد المرأة

عدن/ سبأ

عقدت بعدن أمس ورشة عمل في مجال العنف ضد المرأة، نظمها برنامج التثقيف الصحي التابع للأمم المتحدة للصحة والسكان بالتعاون مع المجلس المحلي والقطاع النسوي لمنظمات المجتمع المدني بعدن .

استعرضت الورشة بمشاركة 37 امرأة من عدن عدداً من أوراق العمل تتعلق بالمضاعفات السلبية لظاهرة العنف ضد المرأة على مستقبل الأسرة ورعاية الطفولة، وأسبابها.

وفي الورشة أشارت منسقة الدورة الأخصائية الاجتماعية الدكتورة روان عبدالله إلى أن حالات الزواج المبكر وعدم التجانس في العاطفة الاجتماعية في الحياة الزوجية تؤدي إلى فقدان التوازن الاجتماعي في المحيط الأسري .. موضحة أن الوفاق والتفاهم المبكر في الحياة الاجتماعية يساعد على الاستقرار النفسي والعاطفي ويحد من حالات العنف .

إلى ذلك اختتمت أمس بعدن دورة تدريبية خاصة بالتطوير الإداري والبناء المؤسسي نظمتها شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية الاجتماعية وبدعم منظمة بريجريسو والاتحاد الأوروبي.

هدفت الدورة على مدى خمسة أيام إكساب 23 مشاركا ومشاركة بمعارف علمية وعملية حول كيفية إعداد التقارير والمهارات الكتابية وأساليب عرض البيانات وجمع المعلومات والتعرف على وسائل الاتصال وأنواعها.

وتضمن برنامج الدورة محاضرات حول كيفية تحديد المواضيع المتعلقة في رسم الخطط والبرامج المستقبلية وتحليلها ومعرفة استخدام تقنية المعلومات في الإدارة بقدرة وكفاءة جيدة بهدف تطوير مهارات المشاركين في إعداد التقارير الإدارية بشكل جيد تساعدهم من الإلمام بالأساليب الحديثة في الأمور الإدارية للمنظمات.

اختتام المؤتمر الدولي لحماية الصحفيين في المناطق الخطرة في الدوحة

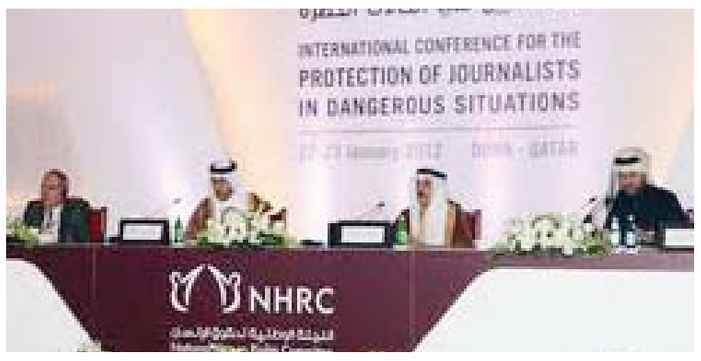

● اختتمت أعمال المؤتمر الدولي لحماية الصحفيين في المناطق الخطرة، الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على مدى يومين في العاصمة القطرية الدوحة.

وشارك في المؤتمر أكثر من 100 منظمة دولية للدفاع عن الصحفيين وحمايتهم من كافة القارات، إلى جانب كبريات النقابات الدولية والوطنية فضلاً عن مجموعة من الفضائيات الدولية، إضافة إلى مشاركة واسعة من رؤساء تحرير الصحف والمجلات العالمية والأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وانتخب المؤتمر في ختام أعماله خمس شخصيات بارزة في مجال الإعلام برئاسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، لتقديم توصيات مؤتمر الدوحة الدولي لحماية الصحفيين في المناطق الخطرة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في مكتبه بنيويورك والتباحث معه في إمكانية دراسة تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه التوصيات، حيث تترأس دولة قطر الجمعية العامة في دورتها الحالية.

ويكتسب المؤتمر أهمية كونه يعقد وسط تزايد أعداد الضحايا من الصحفيين في المناطق الخطرة، فحسب أرقام إحصائية أوردها رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في المؤتمر الصحفي، فقد بلغ عدد الضحايا من الصحفيين 105 ضحايا في 39 دولة في عام 2011، بمعدل مقتل اثنين منهم في الأسبوع، فيما وصل عدد القتلى من الصحفيين في دول الربيع العربي إلى 20 قتيلا على الأقل.

الإعلان عن إنشاء المؤسسة العالمية لحقوق الإنسان في ليبيا

● أعلن بطرابلس عن ولادة مؤسسة جديدة تعنى بحقوق الإنسان في ليبيا تحت مسمى "المؤسسة العالمية لحقوق الإنسان".

وأوضح أمين عام المؤسسة يوسف عبودة أن الهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو نشر ثقافة حقوق الإنسان ودعم قدرات المجتمع المدني وربط قنوات الحوار والتعاون بينها وبين الحكومات ومؤسساتها المعنية بحقوق الإنسان التي كانت مُغيبة منذ أربعة عقود.

وأكد أن مسمى المؤسسات باسم حقوق الإنسان فى السابق كان لفظا فقط، باعتبارها مؤسسات كانت مسخرة لخدمة النظام وأهداف سياسية ومآرب شخصية دون النظر إلى أبسط حقوق الإنسان.

هموم عامة:

المسرحون من وظائفهم؟!

مئات آلاف العاملين في القطاع الخاص سرحوا من أعمالهم وقطعت مرتباتهم وصودرت حقوقهم المتمثلة في«مكافأة نهاية الخدمة – وحق الاستغناء أو التسريح من العمل»، وموسرست بحق الغالبية منهم صنوف شتى من الانتهاكات والتعسف والقمع من قبل أرباب أعمالهم وكل ذلك تحت مبرر «كساد السوق» نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد – صرخات واستغاثات ظل يطلقها أولئك البسطاء دونما مجيب!!.

والسؤال : من ينتزع لهؤلاء حقوقهم؟! ومن يتصدى لانتهاكات وتعسفات وجبروت أرباب العمل؟! ثم متى ستوجد في هذه البلاد تشريعات حقيقية نافذة وسارية المفعول تحفظ لهؤلاء وأمثالهم من بسطاء هذه الأمة وما أكثرهم حقوقهم وتصون كرامتهم؟!!.

قف .. نقطة تفتيش..!

لا يزال المواطنون يفاجأون كل يوم بنقاط تفتيش جديدة في المدن والطرقات العامة ـــ أشاوس متعددون بأزياء عسكرية مختلفة كل يمارس المهمة على هواه .!

طبعا المشكلة ليست في كثرة هذه النقاط فنحن مع أي وسيلة أو توجه من شأنه أن يساعد على حفظ الأمن والسكينة العامة ـــ لكن المأساة أن هذا المواطن المغلوب على أمره لا يدري أياً من هذه النقاط تمتلك الحق القانوني في استيقافه وتفتيشه خصوصا في ظل تعدد وكثرة وتنوع الجهات الأمنية والعسكرية، وأن البعض في هذه النقاط يعمدون إلى ممارسة الابتزاز وليس لديهم أي رادع في اللجوء الى قمع أي كان أو حبسه أو احتجازه ومصادرة أي من ممتلكاته .

ما نأمله أن تتنبه قيادتا وزارتي الدفاع والداخلية الى أهمية تزويد نقاطها المكلفة بعملية التفتيش بأوامر رسمية يبرزها العاملون في هذه النقاط قبل قيامهم بتفتيش أي مواطن.

العقاب الجماعي..!

يتساءل السواد الأعظم من اليمنيين عن اليوم الذي سيعود لهم فيه حقهم من التيار الكهربائي الذي مضى على مصادرته على الغالبية منهم خصوصا سكان العاصمة صنعاء قرابة السبعة أشهر؟!وعن من سيعوضهم عن التبعات التي طالتهم جراء ذلك بدءاً بإصابة الكثيرين منهم بحالات الاكتئاب النفسي ومرورا بتوقف أعمالهم وكساد تجارتهم و.....و.....و..... انتهاء بإتلاف أجهزتهم ومعداتهم الكهربائية؟!وإلى متى سيستمر هذا العقاب الجماعي؟!